GAR Global Arbitration Review

تقرير التحكيم السنوي

نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا

٢٠٢٥

المملكة العربية السعودية

تقـرير التحـكيم الســنوي
نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا

٢٠٢٥

نسخة الشرق الأوسط وإفريقيا من تقرير التحكيم السنوي لعام ٢٠٢٥ يحتوي على رؤى وأفكار ريادية من ٣٤ ممارسًا شهيرًا في المنطقة، وقد أصبح واحدًا من أفضل المصادر لمعرفة القضايا المهمة، والأحكام القضائية ذات الصلة بالتحكيم التجاري التي تصدر في المنطقة، إلى جانب التطورات التي قد ينشأ عنها منازعات تجارية.

تقدم هذه النسخة خلفيات عن العديد من مقار التحكيم المهمة، ونظرة عامة على قطاعات الطاقة، والتعدين، والاتصالات، والإنشاءات، والمشاريع في المملكة العربية السعودية. وجميع المقالات مُدَعَّمة بهوامش وإحصاءات ذات صلة.

صدرت في ١٧ أبريل ٢٠٢٥

المعلومات الواردة في هذا التقرير إرشادية فقط، ولا تُعَد "Law Business Research" مسؤولة عن أي تصرفات (أو غيابها) تُؤْخَذ بناء على هذا التقرير أو ما ورد فيه من معلومات، ولا يمكن أن تكون مسؤولة عن أي أضرار تنشأ من الاعتماد على هذه المعلومات أو استخدامها، بأي حال من الأحوال.

جميع الحقوق محفوظة ٢٠٠٦ - "Law Business Research"

GAR Global Arbitration Review

المملكة العربية السعودية

حامد بن حسن ميرة وكريستيان بول ألبيرتي

المـــــركز الســـــــعودي للتحكـــــــيم التجـــاري

الفهرس

ملخص

نقاط النقاش

إحالات في المقالة

مقدمة

تطوير الحوكمة: الاستقلالية والحياد والخبرة العالمية

التحول الرقمي في التحكيم وبدائل تسوية المنازعات

التعاون القضائي و"اتفاقية نيويورك"

نمو سجل قضايا المركز والثقة الدولية

استمرار الدعم القضائي للتحكيم التجاري

تمكين جيل المستقبل: منافسة التحكيم التجاري الدولية

أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٥: تشكيل مستقبل بدائل تسوية المنازعات

خاتمة

ملخص

تُعَد التطورات التشريعية والمؤسسية التي شهدتها المملكة العربية السعودية جزءًا من رحلة تحولها نحو "رؤية السعودية 2030"، التي تتضمن تطويرات جوهرية في التحكيم وغيره من بدائل تسوية المنازعات، وتشمل إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، بصفته منظمة مستقلة موثوقة غير ربحية متوافقة مع المعايير الدولية، وتعزيز التحوُّل الرقمي، والتعاون القضائي.

ومن أبرز الإنجازات المتحققة تطبيق المركز نموذج حوكمة متطور، والنمو الملحوظ في سجل قضاياه، ومبادرات أخرى من قبيل أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات، ومنافسة التحكيم التجاري الدولية.

ويستكشف هذا الفصل هذه الإنجازات، وتأثيرها في تسوية المنازعات، وتأثير المملكة المتنامي في المشهد العالمي للتحكيم التجاري.

نقاط النقاش

- النهضة التشريعية في المملكة وأثر "رؤية السعودية 2030" في التحكيم.
- تطوير نموذج حوكمة أعمال المركز، بإعادة تشكيل مجلس إدارته، ومجلس القرارات الفنية فيه، ولجنته الاستشارية الدولية.
- التحوُّل الرقمي في المركز، وتكامله مع البنية التحتية الوطنية.
- انعكاس الثقة الدولية بالمركز في حجم قضاياه، واختراقه السوق، وتنوُّع المشاركين فيه.
- التعاون مع السلطة القضائية، وتعزيز معرفتها المؤسسية بالتحكيم.
- استمرار الدعم القضائي للتحكيم التجاري.
- تركيز المركز على بناء جيل المستقبل من ممارسي التحكيم، عبر منافسة التحكيم التجاري الدولية، وتقديم مجموعة من البرامج التدريبية عبر أكاديمية SCCA.
- أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات، بصفته منصة عالمية لبدائل تسوية المنازعات.

إحالات في المقالة

- رؤية السعودية ٢٠٣٠ وإصلاحاتها التشريعية.
- قواعد التحكيم للمركز ٢٠٢٣.
- الأحكام القضائية السعودية من دراسة المركز للسوابق القضائية السعودية بشأن التحكيم التجاري.
- أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٥.
- الحوار القضائي الإقليمي في السعودية بشأن "اتفاقية نيويورك".
- تشريعات سعودية رئيسة: نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية، والدليل الإجرائي للتقاضي الإلكتروني.
- مجلس إدارة المركز، ومجلس القرارات الفنية فيه، ولجنته الاستشارية الدولية.
- الشراكات مع المجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICC) والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

مقدمة

دَشّنت المملكة العربية السعودية مسارًا غير مسبوق من الإصلاحات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ما جعلها رائدًا عالميًا في التنافسية والابتكار، وحَقّقت في هذا المساق المركز الـ١٦ عالميًّا في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام ٢٠٢٤، ما يُظهر التزامًا راسخًا بالتحوُّل الاقتصادي، الذي يقوده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

ويرتكز هذا التحول على التزام المملكة ببناء بيئة قانونية وتجارية متينة، وقد نُفِّذ حتى يومنا هذا أكثر من ٩٠٠ إصلاح، وروجع وحُدِّث ١,٢٠٠ تشريع من خلال منصة "استطلاع" [١] ، وهذا يضمن الشفافية والتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، مع تلبية احتياجات الجمهور، والجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما في ذلك القطاع القانوني.

وفي مجال التحكيم التجاري، رَسّخت المملكة مكانتها بصفتها ولاية قضائية نموذجية، ينشط المركز فيها بصفته منظمة مستقلة ومحايدة، لا تهدف إلى الربح، وملتزمة بتطبيق المعايير الدولية، ويدعم نظام الشركات السعودي استخدام التحكيم بتقديمه آليات متعددة لتسوية النزاعات، وتعزيز ثقة المستثمرين، والحد من نزوح النزاعات إلى ولايات قضائية أخرى.

تطوير الحوكمة: الاستقلالية والحياد والخبرة العالمية

من معالم تطور بدائل تسوية المنازعات في المملكة إعادة تشكيل مجلس إدارة المركز أخيرًا، وإطلاق مجلس القرارات الفنية للمركز في عام ٢٠٢٣، وتوسيع نطاق عمل لجنته الاستشارية الدولية، التي يعود تأسيسها إلى عام ٢٠١٩.

يضم مجلس الإدارة الجديد، في دورته الرابعة، الذي شُكِّل في فبراير ٢٠٢٥، نخبة من الخبراء المحليين والدوليين، ما يعكس تنوعًا في الخبرات، والجنسيات، والأجناس، ويرأس المجلس الدكتور وليد أبانمي، وينوب عنه المحَكَّم البريطاني الشهير توبي لاندو، ويضمن المجلس مواءمة استراتيجية المركز مع أفضل الممارسات العالمية، دون تدَخّل منه في إدارة القضايا، وهو ما يُعَد من سمات استقلاليته. ويتجلى هذا الاستقلال أيضًا في أن تنظيم المركز لا يسمح لأي عضو بتولي منصب حكومي أثناء عضويته في المجلس.

وعلى صعيد مجلس القرارات الفنية، فيرأس هذا المجلس الأستاذ الدكتور يان بولسون، ويشغل الدكتور زياد السديري وجايمس هوسكينج منصب نائبَيْ الرئيس، ويضم المجلس ١٥ عضوًا من ١٣ جنسية مختلفة، ويعمل باستقلالية تامة عن المركز، مستمدًّا هذه الاستقلالية من قواعد التحكيم للمركز.

وحتى تاريخ إعداد هذا النص، فقد فصَل المجلس في ٣٢٣ قضية منذ إنشائه في مايو ٢٠٢٣، يأتي على رأسها: تحديد مقدار الإيداعات المقدمة (٨٩)، وتأكيد ترشيحات المحَكَّمين (٧٣ قضية، مع رفض واحد فقط)، ومراجعة أحكام التحكيم (٥٢)، وتعيين المحَكَّمين بشكل مباشر (٤٧)، وتحديد الرسوم والمصروفات (٣٦). وقد نشر المجلس قواعده الداخلية، في خطوة رُحِّب بها، باعتبارها مبادرة تعزز الشفافية والثقة في عملية صنع القرار. وبتأسيس المجلس، أوفى المركز

١- منصة إلكترونية موحدة تابعة للمركز الوطني للتنافسية في المملكة العربية السعودية لاستطلاع آراء الجمهور والجهات الحكومية والقطاع الخاص بشأن الأنظمة واللوائح البيئية الاقتصادية والتنموية الصادرة عن الجهات الحكومية قبل اعتمادها (https://istitlaa.ncc.gov.sa/en/About/Pages/default.aspx).

بوعده بالحفاظ على الاتساق والاستمرارية في اتخاذ القرارات الإدارية الرئيسة، بعيدًا عن أي تأثيرات داخلية أو خارجية.

أما بشأن اللجنة الاستشارية الدولية، فيرأسها الأستاذ ريتشارد نيمارك، وهي تتألف من ١٥ خبيرًا بارزًا من عشر جنسيات من أنحاء العالم، وتقدم اللجنة استشارات فنية لتطوير قواعد المركز وإجراءاته وسياساته، ورصد اتجاهات التحكيم الدولي وأفضل ممارساته، وابتكار الخدمات. ومما يُذكَر في هذا الصدد الدعم الذي قدمته اللجنة في مراجعة قواعد التحكيم للمركز، وصياغة نسخة عام ٢٠٢٣ منها، وهي تعمل الآن على مراجعة قواعد الوساطة للمركز، إلى جانب مشاريع أخرى.

ويمَكّن إطار الحوكمة الاستراتيجي وآلياته الداعمة المركز من تحقيق رؤيته بأن يكون الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٣٠.

التحول الرقمي في التحكيم وبدائل تسوية المنازعات

أحدث التحوُّل الرقمي في المملكة العربية السعودية ثورة في منظومتها القضائية والتحكيمية، ما أتاح الكفاءة والشفافية وسهولة الوصول. وقد تبَنّى المركز الرقمنة في جميع عملياته، مدعومًا ببنية تحتية رقمية متينة في المملكة، ومن أهم الإنجازات:

- **قواعد تحكيم وخدمات مُرَقْمنة**
  - تتبنى قواعد التحكيم للمركز ٢٠٢٣ استخدام التكنولوجيا، بهدف تبسيط الإجراءات، وتقليل الأثر البيئي، وتعزيز كفاءة العمليات.
  - تقدم معظم طلبات الخدمات بموجب قواعد المركز وإجراءاته إلكترونيًا، حيث تسَهّل المنصات الإلكترونية التواصل، وتقديم المذكرات، وعقد جلسات الاستماع.
- **نظام شامل لإدارة القضايا**
  - أتمتة أكثر من ٦٠٠ سَيْر عمل ورَقمنة عشر خدمات بدائل تسوية المنازعات.
  - جمع أكثر من ١٥٠٠ نقطة بيانات للرصد والإبلاغ.
  - رَقْمَنة إصدار أحكام التحكيم، وتسليمها إلكترونيًّا، مع توفير نسخ ورقية عند الطلب.
- **الرَّقْمَنة القضائية**
  - تتوفر أكثر من ١٦٠ خدمة قضائية عبر منصة "ناجز" التابعة لوزارة العدل السعودية، ما يتيح تقديم وتنفيذ أحكام التحكيم إلكترونيًا، وغيرهما.
  - ارتفع تصنيف المملكة في الخدمات الرقمية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث أصبحت الرابعة عالميًّا، والأولى إقليميًّا.

ولا يعمل هذا النظام البيئي الرقمي المتكامل على دعم الإجراءات المحلية فحسب، بل يضع المملكة في مكانة رائدة عالميًّا في كفاءة التحكيم التجاري.

٢- منصة إلكترونية موحدة للخدمات القضائية (https://new.najiz.sa/applications/landing).

التعاون القضائي و"اتفاقية نيويورك"

عمل المركز باكرًا مع الجهاز القضائي السعودي لتعزيز المعرفة المؤسسية بالتحكيم التجاري، والتأكيد على الدور الحيوي الذي يلعبه القضاة في هذا الجانب. ونتيجة لاتفاقيتَيْ التعاون المبرمة بين المركز ووزارة العدل السعودية في ٢٠١٨ و٢٠١٩، فقد نَظّم المركز وشارك في تنظيم خمس فعاليات للقضاة حققت نجاحًا كبيرًا.

ومن آخر هذه المشروعات الفعالية التي نَظّمها المركز هذا العام بالتعاون مع المجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA)، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبدعم من مجلس تسوية المنازعات الدولية لمملكة البحرين، وهي "الحوار القضائي الإقليمي بشأن اتفاقية نيويورك"، خلال أعمال "أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٥".

وقد جمع الحوار قضاة من دول مجلس التعاون الخليجي الست، إلى جانب خبراء دوليين في التحكيم التجاري، واستعرض أهم العوائق أمام تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، وفرص تنسيق الإجراءات، في حدث مَثّل خطوة تاريخية نحو تعزيز التعاون القضائي الإقليمي. وشهد الحوار إطلاق النسخة الثانية من "دليل المجلس الدولي للتحكيم التجاري لتفسير اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨"، ما يعكس التزام المملكة بمواءمة الممارسات الإقليمية مع المعايير الدولية.

نمو سجل قضايا المركز والثقة الدولية

يشهد سجل قضايا المركز نموًّا ملحوظًا، ما يعكس ثقة متزايدة لدى المستخدم المحلي والدولي بخدمات المركز؛ ففي عام ٢٠٢٤ وحده، سجل المركز ١٢٠ قضية جديدة، بزيادة نسبتها ٣٠,٤٪ مقارنةً بـ٩٢ في ٢٠٢٣.

وزادت قضايا التحكيم من ٤٦ في ٢٠٢٣ إلى ٧٣ في ٢٠٢٤، بزيادة نسبتها ٥٨,٧٪، وشهدت قضايا التحكيم لدى المركز معدلات نمو مماثلة في السنوات الثلاث السابقة، رغم التحديات العالمية، التي تراوحت بين جائحة كورونا، والاضطرابات الاقتصادية (٢٠٢١: ٥٠٪؛ ٢٠٢٢: ٦٦,٧٪؛ ٢٠٢٣: ٨٤٪)، وقد تكَيّف المركز بسرعة مع هذه التغييرات، وزاد من قدراته في إدارة القضايا لاستيعاب الزيادة في عدد قضاياه.

وبلغت القيمة الإجمالية لقضايا التحكيم التي أدارها المركز في ٢٠٢٤ نحو ١,١ مليار ريال سعودي (٣٠٤ ملايين دولار أمريكي)، وسجل وقت الفصل في القضية الواحدة متوسطًا دون الستة أشهر، أما القضايا التي انتهت بحكم تحكيم فسجلت متوسطًا زمنيًّا دون السبعة أشهر، بينما لم تتجاوز أطول قضية ١٤ شهرًا؛ الأمر الذي يُجَسّد التزام المركز الراسخ بتسوية المنازعات بين أطراف القضايا بالسرعة العالية، مع ضمن عدالة الإجراءات والنتائج.

وشهد اختراق السوق زيادة في قطاعات الأعمال التي تنحدر منها قضايا المركز، إذ بلغت ١٣ قطاعًا تصَدّرها قطاع المقاولات والهندسي بنسبة ٣٨٪، يتلوه الخدمات المهنية (١٨٪)، العمل والتوظيف (١٣٪)، السوق المالية والاستثمار (٧,٥٪)، الزراعي والأغذية والمشروبات (٤,٢٪)، التجاري والتجارة الإلكترونية والتجزئة (٤,٢٪)، والعقاري (٤,٢٪)، والشركات (٣,٣٪).

ويأتي هذا النمو في ظل تزايد تبَنّي الجهات الفاعلة في السوق الدولية شرط المركز النموذجي

لتسوية المنازعات، ليس فقط في المشاريع السعودية، بل أيضًا الإقليمية منها. ومما يُذكَر هنا أنه منذ إنشاء المركز حتى يومنا هذا توزعت جنسيات أطراف قضايا المركز على ٢٩ جنسية، الأمر الذي يدل على تنامي سمعة المركز خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بصفته مزودًا موثوقًا لخدمات بدائل تسوية المنازعات.

استمرار الدعم القضائي للتحكيم التجاري

أتم المركز في هذا العام الإصدار الرابع من دراسة "السوابق القضائية ذات العلاقة بالتحكيم التجاري في السعودية"، وكما هو في الدراسات الثلاث السابقة التي أعدها المركز، بقيت نسبة إبطال أحكام التحكيم منخفضة للغاية، ما يدل على استمرار دعم القضاء السعودي للتحكيم التجاري.

وقد شملت الدراسة الرابعة عينة من ١,٠٦٤ حكمًا قضائيًّا صادرًا عن محاكم الاستئناف في المملكة خلال عام ٢٠٢٣، ومن بين ١,١٩٤ سببًا مُضَمّنًا في دعاوي الأطراف كان ثمة ٣٩٠ طلبًا (٣٢,٧٪) متعلقًا بأحكام التحكيم، ١٥٢ منها دعوى بطلان حكم تحكيم، لم يُقبَل منها سوى ١١ دعوى (٧,٢٪)، ليس واحد منها بسبب مخالفة أحكام الشريعة، وفقًا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من نظام التحكيم السعودي، في حين قُبِل منها أربعة طلبات (٢,٦٪) لأسباب تتعلق بمخالفة النظام العام.

وبنظرة إلى إجمالي الأحكام القضائية التي حَلّلها المركز منذ الإصدار الأول من الدراسة، ويبلغ عددها ٢,٤٨٤ حكمًا قضائيًّا صادرًا بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠٢٣؛ فمن إجمالي ٨١٩ دعوى بطلان حكم تحكيم، فقد قبلت المحاكم السعودية خمس دعاوي بطلان فقط (٠,٦٪) لأسباب تتعلق بمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

تمكين جيل المستقبل: منافسة التحكيم التجاري الدولية

تُجَسّد النسخة السادسة من المنافسة التزام المركز ببناء قادة المستقبل في مجال التحكيم التجاري. وقد شارك في نسخة هذا العام من المنافسة ١٥٤ فريقًا من ١٢٤ جامعة من ٢٤ دولة، صاقلين بذلك مهاراتهم في الترافع القانوني والتحكيم التجاري. وقد حَكَّم أداء طلاب المنافسة، البالغ عددهم ٩٢٤ طالبًا، ٦٦٣ محَكّمًا في ٢٣١ جلسة استماع.

وتتماشى المنافسة مع هدف استراتيجي للمركز، يتمثل في بناء جيل المستقبل من المحَكَّمين، بهدف الحد من هجرة القضايا الإقليمية إلى ولايات قضائية أخرى، الأمر الذي يصب في تمكين المنظومة التحكيمية في المنطقة.

ويدعم المركز المنافسة بمجموعة من البرامج التأهيلية التي تُقدّمها ذراعه التدريبية؛ أكاديمية SCCA، التي تسعى إلى تزويد ممارسي بدائل تسوية المنازعات بالمعارف والمهارات اللازمة لممارستها وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. وتُوفّر الأكاديمية للمحَكَّمين والوسطاء المتمرسين منصة لمشاركة خبراتهم وتوسيع مداركهم.

وقد شهد برنامج الزمالة الدولية في التحكيم التجاري، الذي يُقدَّم بالتعاون مع المَجْمع الملكي البريطاني للمحكَّمين (Ciarb)، تسجيل أكثر من ١,٨٠٠ متعلم في جميع مستوياته في السنوات الخمس الماضية، وتُقدّم الزمالة على مدار العام باللغتَيْن العربية والإنجليزية، بهدف الارتقاء بمستوى الممارسة لبدائل تسوية المنازعات في العالم العربي.

أسبوع الرياض الدولي لتسوية المنازعات ٢٠٢٥: تشكيل مستقبل بدائل تسوية المنازعات

برز أسبوع عام ٢٠٢٥ بصفته الحدث القانوني الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستقطبًا أكثر من ٥,٣٠٠ مشارك من ٨٢ دولة، وشهد انعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمركز، بعنوان "التحكيم والقانون: ركيزتان للتحول"، الذي ضم شخصيات مرموقة من أصحاب السمو الملكي، والوزراء، وقادة الصناعة، وغيرهم من حضور المؤتمر في تعداد بلغ ١,٣٥٠ مشاركًا رفيع المستوى من ست قارات، وقد تناول المؤتمر دور بدائل تسوية المنازعات وسيادة القانون في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصاديَيْن.

خاتمة

لقد طور المركز من أعماله ليغدو ليس مركز تحكيم فحسب، بل فاعلًا حقيقيًّا في رسم مستقبل بدائل تسوية المنازعات على المستوى الدولي، وتعكس أنشطة المركز ومبادراته، بدءًا من إدارة القضايا، ووصولًا إلى أكاديمية SCCA، ومنافسة التحكيم التجاري الدولية، وأسبوع الرياض الدولي للمنازعات، وفرع المَجْمع الملكي البريطاني للمحكَّمين في السعودية؛ نهجًا شاملًا لتطوير منظومة البدائل، لتواصل المملكة بذلك رحلة مسار معايير جديدة في مجال التحكيم التجاري، وتعزيز الثقة والكفاءة والابتكار، انطلاقها من رؤيتها "السعودية ٢٠٣٠".

واليوم، بات المركز شاهدًا على قوة الطموح والتعاون والتميز في إعادة تعريف المشهد العالمي لبدائل تسوية المنازعات، التحول المستلهم من القيادة في المملكة.

حامد بن حسن ميرة hmerah@sadr.org

كريستيان بول ألبرتي calberti@sadr.org

الدور الثامن، مبنى اتحاد الغرف السعودية، ٧٩٨٢ طريق الملك فهد الفرعي – حي المؤتمرات، الرياض ١٢٧١١ - ٤١٨٣، المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦٩٢٠٠٠٣٦٢٥+

اقرأ المزيد عن المركز في موقع GAR